

تصل حالة التشابه بين الحالة الفلسطينية عامّة والحالة الفلسطينية في الداخل إلى درجة من التطابق التاريخي المثير. ثمّة ثلاث مسائل تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية: فهناك الانقسام السياسي الذي عزّزته الجغرافيا على نحو يفوق ما فعلته الأيديولوجيا (غزة والضفة الغربية). وهناك غياب برنامج وطني مشترك (ولا أقول "مشترك" ابتغاءً نفي التعدّد، بل للتأكيد أن مرحلة التحرّر الوطني تنطوي على برنامج مشترك يُبنى على التعدّد). وغياب البرنامج الوطني المشترك يعني غياب إستراتيجية نضال مشتركة في حدّها الأدنى، والأهمّ من ذلك، غياب رؤية وطنية جامعة (لا مشتركة بالضرورة). وأخيراً هناك حالة العطب التي تعصف، منذ أكثر من عقدين، بالمؤسسة الوطنية التي احتضنت الحركة الوطنية الفلسطينية وقادت نضالها، وهي منظمة التحرير الفلسطينية.

أمّا في الواقع الفلسطينيّ داخل الخط الأخضر، فحالة الانقسام والتمزّق في العمل الجماعيّ وصلت إلى ذروتها في السنوات الأخيرة، وستساهم الأحداث في العالم العربيّ في تعزيز هذا التمزّق والتشردم، وهذه الذروة مرشّحة أن تتفاقم في الفترة القادمة، وليس هنا المجال لسرد مؤشّرات موضوعيّة لهذا التشردم البعيد عن مفهوم الاختلاف السياسيّ؛ فالاختلاف السياسيّ لا ينبغي له أن يعيق العمل الجماعيّ، فإذا قام بذلك فإنه يتحوّل إلى شرّذمة. وهناك غياب لبرنامج وطنيّ سياسيّ جماعيّ واضح للجماهير الفلسطينية لا ينفي التعدّد، وغياب هذا البرنامج ليس نابغاً من رؤى مختلفة لأدوات العمل السياسيّ فحسب، وإنّما للاختلاف الجوهريّ حول مستقبل المجموعة الفلسطينية والرؤى المتباينة للواقع الذي تعيش فيه (العلاقة مع الدولة، المواطنة، حضور وغياب الدولة، الهويّة وغيرها). وأخيراً حالة العطب التي تعصف بالمؤسسة الوطنيّة المنوط بها إدارة الحوار السياسيّ حول هذه الرؤى والأدوات، وتعديل حالة التمزّق بإبقائه في إطار الخلاف المشروع، أي لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة.

يعالج هذا العدد من مجلّة "جدل" قضية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل، والنقاش الدائر منذ أكثر من عقّد حول إعادة بناء وإصلاح اللجنة، وقد أصبح هذا النقاش ملحاً على ضوء التحدّيات الكبيرة التي تواجه الجماهير الفلسطينية داخل الخط الأخضر، والحاجة إلى تطوير هيئة

وطنية عليا تضطلع بهذه التحديات وتضع برنامجاً سياسياً وطنياً جامعاً وتعزز من أدوات وأطر العمل الجماعي وثقة الناس بالعمل السياسي، واستحضار السياسي في اليومي. يتطرق هذا العدد إلى لجنة المتابعة عبر الزوايا المختلفة: القانونية والسياسية والاجتماعية. ونأمل أن يشكّل إضافة هامة إلى النقاش الدائر حول لجنة المتابعة العليا.